مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد
https://jfpsu.journals.ekb.eg/

P-ISSN: 2356-6493 E-ISSN:2682-3551

الاعتداد بجزء العلة في الإعلال وعدمه
(دراسة صرفية)

الدكتور/ حسام محمد عبد الرحيم محمد
الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم– جامعة المنيا
dr.hosam2022@yahoo.com

10.21608/jfpsu.2025.378262.1431

تاريخ الإرسال : ٢٠٢٥/٤/٢٣م **تاريخ القبول :** ٢٠٢٥/٥/١٥م
تاريخ النشر : ٢٠٢٥/٦/٢٢م

This is an open access article licensed under the terms of the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0). http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاعتداد بجزء العلة في الإعلال وعدمه
(دراسة صرفية)

مستخلص

يتناول هذا البحث: الاعتداد بجزء العلة في الإعلال وعدمه (دراسة صرفية)، ويعنى بدراسة أثر جزء العلة الموجبة للإعلال وجودًا وعدمًا في تحقق الإعلال وعدمه، من خلال نماذج تطبيقية متعددة، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والوصف التحليلي لعدد من النماذج الصرفية، وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج يأتي في مقدمتها: اشتمال النماذج الصرفية في مبحث الإعلال على عدد من الأمثلة والصور التي يثبت فيها الإعلال اعتمادًا على جزء العلة، في مقابل صور ونماذج أخرى يمتنع فيها الإعلال لعدم اكتمال العلة والاقتصار على أحد جزأيها.

الكلمات المفتاحية: الصرف، الإعلال، العلة، جزء العلة، التصحيح.

Considering Part of the Cause in Phonological Substitution (ʾiʿlāl) or Not: A Morphological Study

Dr. Hossam Mohamed Abdel-Rahim Mohamed
Associate Professor
Department of Syntax, Morphology, and Prosody
Faculty of Dar Al-Uloom, Minya University

Abstract

This study investigates whether or not part of the cause (*ʿillah*) should be considered in cases of *ʾiʿlāl* (phonological substitution) from a morphological perspective. It focuses on examining the role of partial causation in determining whether *ʾiʿlāl* occurs or not. The study analyzes multiple applied models using a descriptive approach based on inductive and analytical examination of selected morphological examples.

The research concludes with several findings, foremost among them: the morphological models within the topic of *ʾiʿlāl* contain numerous instances and forms where substitution is validated based on partial causation, in contrast to other forms where substitution is excluded due to the incompleteness of the cause, relying only on one of its components.

***Keywords*:** Morphology, *ʾiʿlāl*, Causation, Partial Causation, Correction (*taṣḥīḥ*).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،،،

فالإعلال من المباحث الصرفية الشيقة التي تحتاج إلى مزيد من إعمال العقل، وهو من أغنى المباحث الصرفية إمتاعًا وتشويقًا لما فيه من تناسب وتخفيف.

ويأتي هذا البحث لدراسة جزئية صغيرة من مباحث الإعلال تلك الجزئية التي تمكن من الإجابة عن السؤال الآتي: هل **يتحقق** الإعلال ويثبت بوجود علته ـ حال تكونها من جزأين ـ عند حذف أحد جزأيها أو انتقاصه؟ أو **يزول** لزوال أحد جزئي العلة الموجبة لهذا الإعلال؟.

ولعل هذه الجزئية من الأهمية بمكان إذ توقفنا على عدد من الأمثلة الصرفية التي يمتنع فيها الإعلال لعدم كفاية العلة الموجبة بانتقاص أحد جزأيها، كما توقفنا على عدد آخر من الأمثلة الصرفية التي يتم فيها عدم الاعتداد بأحد جزأي العلة المفقود فيتحقق الإعلال فيها رغم انتقاص اكتمال العلة.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يصدر في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين تحتهما مطالب، ثم خاتمة، وفهرس لأهم المصادر والمراجع.

ففي المقدمة: حديث عن فكرة الموضوع وأهميته، وخطته.

أما التمهيد: فعنوانه: الإعلال والعلة: المصطلحات والمفاهيم، وفيه الحديث التعريف اللغوي والاصطلاحي لهذين المصطلحين.

المبحث الأول: تحقق الإعلال وثبوته لثبوت جزء العلة.

المطلب الأول: قلب الواو الساكنة المسبوقة بكسرة ياء، وفيه:

١ ـ قولهم: (الغازي) بقلب الواو فيه ياء.

٢ ـ قولهم: (غَزْيَ) مخفف: (غَزِيَ).

٣. قولهم: (غزْيان)، و(رَمْوَان).

٤ ـ قولهم: (صِبْيَة) و(صِبْيَان).

المطلب الثاني: حذف الواو الواقعة بين الياء والكسرة.

المبحث الثاني: تحقق الإعلال وثبوته مع عدم ثبوت جزء العلة.

المطلب الأول: القلب في الواو والياء.

١ . قلب الواو أو الياء همزة.

٢ . قلب الواو والياء ألفًا.

٣ . قلب الواو أو الياء همزة إذا وقعت ثاني حرفي لين بينهما ألف مفاعل.

٤. قلب الواو ياء إذا وقعت فاءً ساكنةً إثر كسر.

المطلب الثاني: الحذف في المضارع والمصدر من الواوي.

١. حذف الواو في بناء (يَعِد)، و(يَزِن) ونحوهما.

٢. حذف الواو من (عِدَة)، و(زِنَة).

الخاتمة: أبرز النتائج، وفهرس المصادر والمراجع.

التمهيد: الإعلال والعلة: المصطلحات والمفاهيم

أولًا: الإعلال:

الإعلال في اللغة: مصدر للفعل الرباعي " أعل"، وفعله: عل يعل علا وعللا: إذا شرب شربا بعد شرب، يُقَال: سقى إبِله عللا ونهلا إذا سَقَاهَا سقية بعد سقية[١]، ويقال: أَعَلَّ الْقَوْمُ، إِذَا شَرِبَتْ إِبِلُهُمْ عَلَلًا [٢]، وَأَعَلَّه إِعْلالًا: سقَاهُ السَّقْيَةَ الثَّانِيَةَ[٣]، ويقال: أعللْتُ الإبلَ: إذا أصدرتها قبل الري، ويقال: لا أَعَلَّكَ اللهُ تعالى: أي لا أصابك بِعِلَّةٍ[٤].

الإعلال في الاصطلاح:

أما في الاصطلاح فيعرفه الجرجاني بقوله:" الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف"، ثم يشرح التعريف فيقول:" فقولنا: تغيير شامل للإعلال، ولتخفيف الهمزة، والإبدال، فلما قلنا: حرف العلة، خرج تخفيف الهمزة، وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة، ولما قلنا: للتخفيف، خرج نحو: عالم، في: عالم، فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية؛ لأنه تغيير حرف العلة، وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه، إذ وجدا في نحو: " قال"، ووجد الإعلال بدون الإبدال في "يقول"، والإبدال بدون الإعلال في: أصيلان"[٥].

ويطلق على تغيير حرف العلّة بالقلب أو الإسكان أو الحذف للتخفيف اسم الإعلال، كما يسمى أيضًا: تعليلًا واعتلالًا [٦].

أنواع الإعلال: للإعلال أنواع، وأنواعه هي: الإعلال بالقلب والإعلال بالنقل والإعلال بالحذف [٧].

فالإعلال بالقلب هو:" قلب حرف العلة إلى غيره **للتّخفيف** كقلب الواو والياء ألفًا، وكقلب الواو ياء وعكسه، وكقلب الألف واوًا أو ياء[٨].

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١٥٦/١.
(٢) ينظر: مقاييس اللغة ١٢/٤
(٣) تاج العروس ٣٠ /٤٤.
(٤) شمس العلوم ٧/ ٤٣١٣
(٥)التعريفات للجرجاني ١/ ٣١.
(٦) كشاف اصطلاح العلوم ٢٣٤/١.
(٧) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ١٢٢، وشرح ألفية بن مالك للحازمي ١٣٦/٢.
(٨) جامع الدروس العربية ٢/ ١١٣.

والإعلال بالنقل هو:"نَقْلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع إبقاء المعتل إن جانس الحركة، ك(يقُولُ)، و(يَبيع)، أصلها: (يَقوُل) ك(يَنْصُر) و(يَبيع) ك(يضْرِب)، وإلا قُلِب حرفاً يجانسها كـ (يَخاف ويُخيف)، أصلهما (يَخْوَفُ)كـ (يعْلم)، و(يُخْوِف)كـ (يُكْرم).

والإعلال بالنقل قد يكون نقلاً محضاً، وقد يتبعه إعلال بالقلب، أو بالحذف، أو بالقلب والحذف معاً[١]، والإعلال بالنقل خاص بالواو والياء من حروف العلة دون الألف؛ لأنهما يتحركان وهي لا تتحرك مطلقًا [٢]، فالإعلال بالنقل أو التَّسْكين؛ وهو تَسْكين حرف العلّة؛ بنقل حركته إلى ما قبلها؛ كما في (يَقُول) و(يَسْتعين) أو بحذفها؛ كما في (يَدْعُو) و(يَرْمي) [٣].

والإعلال بالحذف هو: تغيير حرف العلة بحذفه، ويُحذَفُ حرفُ العلّةِ في ثلاثة مواضعَ:

الأوَّلُ: أن يكون حرفَ مد مُلتقياً بساكنٍ بعدَهُ كـ: قُمْ وخَفْ، وبِع.

الثاني: أن يكون الفعلُ معلوماً مثالًا واويًّا على وزن "يفْعِلُ"، المكسورِ العين في المضارع، فتُحذفُ فاؤهُ من المضارع والأمر، ومن المصدر أيضًا، إذا عُوِّض عنها بالتاء، كـ: يَعِدُ، وعْدْ وعِدَةٍ.

الثالث: أن يكون الفعلُ مُعتَلَّ الآخر، فيُحذَفُ آخرُهُ في أمر المفرد المذكرِ كـ: اخشَ وادعُ وارمِ، في المضارع المجزوم، الذي لم يتصل بآخره شيءٌ، مثل: لم يَخْشَ، ولم يَدْعُ.

والغرض من الإعلال إنما يحصل لأغراض من أهمها التخفيف واجتناب الثقل أَو التعذر[٤].

ثانيًا: العلة تعريفها وأنواعها.

العلة في اللغة:

ذكرت المعاجم العربية عدة معان للفظ العلة، فقد ذكر الخليل في العين أن: العلة في اللغة: المرض وصاحبُها مُعْتَلٌ، والعِلَّةْ أيضًا: حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه[٥].

(١) جامع الدروس العربية ١١٤/٢.
(٢) النحو الوافي ٤/ ٧٩٤.
(٣) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١/ ٢٨٣.
(٤) الموجز في قواعد العربية ١/ ٤٠٨.
(٥) ينظر: العين للخليل ٨٨/١.

وجاء في الجمهرة:" وَالْعلَّة من الْمَرَض، وَالْعلَّة من الاعتلال، جاء بعلة وجمعها الْعِلَل[١]، وفي الصحاح:" **والعِلَّةُ:** المرض، وحدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه، كأنَّ تلك العلَّةَ صارت شُغلاً ثانيًا منَعَه شُغله الأول"[٢].

العلة في الاصطلاح:

تتعدد تعريفات العلة بالنظر إلى الحقل المعرفي المستعملة فيه، فهي كما يقول العسكري في كتاب الفروق اللغوية:"والعلة في اللغة ما يتغير حكم غيره به، ومن ثم قيل للمرض علة؛ لأنه يغير حال المريض ويقال للداعي إلى الفعل علة له تقول فعلت كذا لعلة كذا، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالا لغيره كالكون والقدرة، ولا تقول ذلك في السواد لما لم يوجب حالا والعلة في الفقه: ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القايس"[٣].

وقال ابن فارس:" وأما العلة، فالمعنى الذي ينتهي إلى حكم علم الشيء به، تقول: أردت أمرًا فعارضتني دونه علة، أي: أمر حائل، وكذلك الحكم إذا وقع لعلة ما، منعته تلك العلة أن تحكم فيه إلا بالحكم الذي أوجبته"[٤].

وقال الجرجاني:" العلة: لغةً: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وشريعةً: عبارة عما يجب الحكم به معه، والعلة في العروض: التغيير في الأجزاء الثمانية، إذا كان في العروض والضرب"[٥].

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١٥٦/١.
(٢) ينظر: الصحاح ١٧٧٣/٥.
(٣) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري ٧٣/١-٧٤.
(٤) ينظر: حلية الفقهاء لابن فارس ٢٥.
(٥) ينظر: التعريفات للجرجاني ١٥٤/١.

المبحث الأول: تحقق الإعلال وثبوته لثبوت جزء العلة.

المطلب الأول: قلب الواو الساكنة المسبوقة بكسرة ياء، وفيه:

١ . قولهم: (الغازي) بقلب الواو فيه ياء.

٢ . قولهم: (غَزْيَ) مخفف: (غَزِيَ).

٣. قولهم: (غزْيان)، و(رَمْوَان).

٤ . قولهم: (صِبْيَة) و(صِبْيَان).

المطلب الثاني: حذف الواو الواقعة بين الياء والكسرة.

المطلب الأول: قلب الواو الساكنة المسبوقة بكسرة ياء، وفيه:

من المعروف أن الحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا، فإذا وجدت العلة وجد الحكم، وإذا انتفت العلة انتفى الحكم طبقًا للقاعدة الأصولية (١).

وفي الميدان الصرفي هناك بعض الأمثلة التي يثبت فيها الحكم بالإعلال رغم انتفاء العلة الموجبة له، نظرًا لذهاب جزء العلة وعدم تمامها، ومع ذلك يثبت الحكم مع نقصان علته، وبيان ذلك فيما يأتي من نماذج:

أولًا: قلب الواو الساكنة المسبوقة بكسرة ياء.

من المواضع التي تعل فيها الواو بقلبها ياء هو ذلك الموضع التي تقع فيه الواو ساكنة إثر كسر، يقول ابن الحاجب: "وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا، أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِداً وَلَمْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا، كدُعي، ورُضِي والغازِي، وأغزيتُ وَتَغَزَّيْتُ وَاسْتَغْزَيْتُ، وَيُغْزَيَان ويَرْضَيَانِ"(٢).

وتفسير هذه العبارة: أن الواو تعل بإبدالها ياء في مواضع منها: إذا كان ما قبلها مكسورا نحو: دُعِيَ، ورُضِيَ، أصلهما: دُعِوَ، ورُضِوَ، قلبت الواو ياء؛ لكونها متطرفة بعد الكسرة، أو وقعت الواو فيه رابعة فصاعدًا مطلقًا؛ أي: سواء كان ما قبلها مكسورًا، نحو: الغازِي، أو لم يكن نحو:أغزَيْتُ، وتغزَّيْتُ واستغزَيْتُ، ويغزيان، ويرضيان، أصلها: أغزوتُ، وتغزوتُ واستغزوتُ، ويغزُوَان، ويرضوَان (٣)، وقد خرج عن هذا عدة أمثلة منها:

١ . قولهم: (الغازي) بقلب الواو فيه ياء.

في هذا المثال تم فيه الاجتزاء بجزء العلة في الحكم بالإعلال، ذلك أن الأصل فيه: "غازِوَ" بتحريك الواو وانكسار ما قبلها، فالعلة الموجبة للإعلال غير مكتملة وهي"سكون الواو وانكسار ما قبلها"، وإنما الموجود فقط هنا هو كسر ما قبل الواو دون سكونها، فكسر ما قبل الواو وهو أحد جزأي العلة؛ ومع ذلك فقد تم الاعتداد به في الإعلال.

ويوجه ذلك صرفيًا بأن الواو لمّا وقعت طرفًا اكتفي في القلب بجزء العلة؛ لكون الطرف

(١) ينظر: أصول السرخسي ٢/ ١٨٠.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٨١٨.
(٣) توضيح المقاصد للمرادي ٣ / ١٥٨٢.

موضع التغيير، وإنّما يحتاج إلى العلّتين إذا بعدت عن الطرف.

وقد أوضح الثمانيني كيفية استحقاق الإعلال بجزء العلة في هذا المثال فقال: " سألت بعض النّحويّين عن قلب هذه الواو إلى الياء فقلت له: شرطتم بأنّ الواو تنقلب ياءً إذا سكنت وانكسر ما قبلها، والأصل في هذا: "غازِوٌ" فالواو متحرّكة فقد نقص أحد الشّرطين، وكان ينبغي أن تصحَّ الواو ولا تنقلب، وليس يجوز أن يقال بأنّا استثقلنا الخروج من كسر لازم إلى ضمٍّ لازم، لأنّ ضمّة الواو إعرابٌ، والإعراب ليس بلازم.

فقال لي: نوينا الوقف على الواو، فلمّا سكنت للوقف وقبلها كسرة غلبت عليها الكسرة فقلبتها ياء، فقلت له: نحن نقول في المؤنّث: "غازيةٌ" فقد زال السّكون، فقال لي: التّانيث طارئٌ على لفظ التّذكير، فالتّأنيث فرع والتّذكير هو الأصل، فلمّا وجب القلب في الأصل حمل الفرع عليه"(١).

وقال في موضع آخر:"وإنّما اكتفوا في قلبها بعلّة واحدة وهو انكسار ما قبلها، لأنّها لام، وهي حرف الإعراب، والتّغيير يسرع إليها، ألا ترى أنّ حركات الإعراب تتعاقب عليها، ولا يُعْتَدُّ بتاء التّأنيث، لأنّها كالمنفصلة من الكلمة"(٢).

ويقول المرادي: " فالأول: نحو رَضِيَ وغُزِيَ، أصلهما رَضِوَ وغُزِوَ، ولأنهما من الرضوان والغزو فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وكونها آخرا؛ لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعذرت سلامتها، فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلًا إلى الخفة وتناسب اللفظ" (٣).

ويقول أبو الفداء:" وأمّا قلبها في الغازي والأصل: غازو وبتحريك الواو وانكسار ما قبلها فليس فيه غير علّة واحدة وهي انكسار ما قبل الواو، ولكن لمّا وقعت الواو طرفا كفي في القلب علّة واحدة، لكون الطرف موضع التغيير وإنّما يحتاج إلى علّتين إذا بعدت عن الطرف"(٤).

قال عبد القاهر:"هذا أقيس من "أَعِد، ونَعِد، وتَعِد"، حين حملتَ في حذف الواو على:

(١) شرح التصريف للثمانيني ٣١٣/١.
(٢) شرح التصريف للثمانيني ٤٨٤/١.
(٣) توضيح المقاصد ٣ /١٥٨٢
(٤) الكناش في النحو والتصريف ٢٨٦/٢.

"يَعِد"، إذ حملوا هنا ثلاثة أشياء على شيء واحد، وفي الأول حملوا شيئًا واحدًا على شيئين وكلما كثر المحمول عليه وقل المحمول كان أقيس من العكس"(١).

ومنه: غاز وغازية والأصل: غازو وغازوة، لأنّه من غزوت، فوقعت الواو طرفًا، والتغيير لازم للطرف فلذلك كفي في القلب سبب واحد وهو انكسار ما قبلها، وأمّا التي في غير الطرف فلا يكفي في قلبها ياء سبب واحد، لبعدها عن محلّ التغيير بل لا بدّ من المجموع كما تقدّم(٢).

قال ابن جني: "فإن قلت: فأنت تعلم أن أصل "غازية" و"مَحْنِية": "غازِوة" و"مَحْنِوة" لأنهما من "غزوتُ" و"حنوتُ"، وقد قلبت الواو فيهما للكسرة قبلها، وهما مع ذلك متحركتان، وكذلك "داعية" و"قاصية" و"عافية" و"راجية" لأن الأصل "داعوة" و"قاصوة" و"عافوة" و"راجوة" لأنها من "دعوت" و"قصوت" و"عفوت" و"رجوت"، فالجواب: أنه إنما أعل ذلك وإن كان متحركًا من قبل أنه لام الفعل، فضعف، وأما الفاء والعين فقويتان، فسلمتا لقوتهما"(٣).

وقالوا في تكسير "عيد" وتصغيره: أَعْياد، وعُيَيْد، وكانَ القياسُ أَعْواد وعُوَيْد؛ لأنها إنما قُلِبت لسكونِها بعد كسرةٍ كـ "ميزان"، وقد زالت الكسرة، وإنما فَعَلوا فرقًا بينه وبين عودِ الخشب، وحتى لا يلتبس جمعه بجمع عود، فإنهم قالوا فيه: أعواد، فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت، وكان يجب إذا جمعنا أن نقول في جمعه: "أَعْوَاد" بالواو؛ لزوال الموجب لقلب الواو ياء، كما قالوا في جمع رِيح "أَرْوَاح" بالواو؛ لزوال موجب قلبها ياء في "ريح"، وهو سكونها وانكسار ما قبلها(٤).

٢ . قولهم: (غَزْيَ) مخفف: (غَزِيَ).

فأصل غَزِيَ غَزِوَ؛ لأنه من الغزو، انقلبت الواو ياء لأنها طرف وقبلها كسرة، على الأصل في الإعلال، فلما سكنت الزاي منه "غزْي" زال أحد جزأي العلة الموجبة للإعلال، فكان يجب أن تعود الواو إلى أصلها؛ لكنك قلت في "رَضِيَ": "رَضْيَ" فأبقيت الياء ولم ترد

(١)شرح التعريف بضروري التصريف ص ١٤٦.
(٢) الكناش في النحو والتصريف ٢٢٩/٢.
(٣) سر صناعة الإعراب (٢/ ٢٣٦)
(٤) انظر: شرح التصريف للثمانيني ص ٣١٤، وتوجيه اللمع ص ٥٥٤، وشرح الشافية للرضي ٢١١/١.

الواو؛ وإن كانت الكسرة الموجبة للقلب قد زالت وهي أحد جزأي العلة؛ لأنها وإن كانت محذوفة في اللفظ فهي في حكم المثبتة؛ لأنها مقدرة مرادة، وإن كانت محذوفة في اللفظ.

وقد وجه ذلك أبو علي الفارسي بقوله:" وكذلك قالوا: رضي زيد، فيمن قال: علم ذاك، فلم يردّوا الواو التي هي لام لزوال الكسرة، لأنها مقدّرة مرادة، وإن كانت محذوفة من اللفظ، ومما يقوي أنّ هذه الحركة، وإن كانت محذوفة في اللفظ، مرادة في التقدير – رفضهم جمع كساء، وغطاء، ونحوه من المعتل اللام على فعل. ألا ترى أنّهم رفضوا جمعه على فعل لمّا كان في تقدير فعل، واقتصروا على أدنى العدد، نحو: أغطية وأكسية، وخباء وأخبية، فكذلك تقول: رأيت كفوا، فتثبت الواو وإن كنت قد حذفت الضمة الموجبة لاجتلابها "(١).

وكذلك قولهم: غَزْيَ مخفف: غَزِيَ؛ لأن التخفيف هنا عارض، وليس بواجب.

قال سيبويه:" وبلغنا أن بعض العرب يقول: نِعْمَ الرجلُ، ومثل ذلك: "غَزْيَ الرجلُ"، لا تحول الياء واوًا؛ لأنها إنما خففت والأصل عندهم التحرك، وأن تجرى ياءً، كما أن الذي خفف الأصل عنده التحرك، وأن يجرى الأول في خلافه مكسورًا"(٢).

ومثل ذلك في الإعلال أيضًا: "رَضِيَ" الأصل فيه "رَضِوَ"، أبدلت الواو ياء؛ لوقوعها طرفًا وانكسار ما قبلها، فإن خُفِّفَتِ العينُ، فقلت في "رَضِيَ": "رَضْيَ" بقيت الياء ولم ترد الواو؛ وإن كانت الكسرة الموجبة للقلب قد زالت؛ لأنها وإن كانت محذوفة في اللفظ فهي في حكم المثبتة؛ لأنها مقدرة مرادة، وإن كانت محذوفة في اللفظ(٣).

قال سيبويه:" وسألته عن قوله غُزِيَ وشقِيَ إذا خففت في لغة من قال عُلْمَ وعُصْرَ فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها؛ لأني إنما خففت ما قد لزمته الياء، وإنما أصلها التحريك وقلب الواو، وليس أصل هذا بفعل ولا فعل، ألا تراهم قالوا: لقضْوَ الرجل، فلما كانت مخففة مما أصله التحريك وقلب الواو، لم يغيروا الواو، ولو قالوا غزو وشقو لقالوا: لقضى"(٤).

(١) الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٣٩.
(٢) الكتاب٤/١١٦.
(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٣٩.
(٤) الكتاب ٤/ ٣٨٦.

٣. قولهم: (غزْيان)، و(رَمْوَان).

من المعلوم صرفيًا أن من مواضع قلب الواو ياء إذا وقعت الواو بعد كسر في محل يشبه الآخر؛ لكون ما بعده في تقدير الانفصال، كما إذا بنيت على مثال "قطران" من الغزو، فإنك تقول فيه "غَزِيَان"، بقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في محل يشبه الآخر.

وقد يسكن ما قبل الياء في غزيان وما قبل الواو في: رموان لقصد التخفيف، فتقول: غزْيان، و"رَمْوَان"، فيزول أحد جزأي العلة وهو كسر ما قبل كل من الواو والياء، ومع ذلك يبقى إعلال اللام على ما كان عليه قبل التسكين وهو قلب الواو ياء، وأثر الضمة وإن زالت؛ وهو قلب الياء واوًا، والموجب لذلك أن السكون عارض ولا اعتداد بالعارض في الأغلب [١].

قال أبو حيان في الارتشاف: "وإذا بنيت من الغزو «فعلان» قلت: غزيان، ومن الرمي «فعلان» قلت رموان، فلو سكنت قلت: غزيان، ورموان فيبقى الأثر دون المؤثر، وقد يقع التأثير بالإعلال" [٢].

٤ . قولهم: (صِبْيَة) و(صِبْيَان).

تبدل الياء من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو في: (صِبْيَة) و(صِبْيَان)، وإن تراخت عنها بحرفٍ ساكنٍ؛ لأنّ الساكن لضُعْفه ليس حاجزًا قويًّا، فلم يُعتد حاجزًا، فصارت الكسرة كأنّها باشرتِ الواوَ، والأصل "صِبْوَةٌ" و"صِبْوَانٌ"؛ لأنّه من "صَبَوْت أَصْبُو"، فقُلبت الواو ياءً لكسرة الصاد قبلها، ولم تفصل الباء بينهما لضعفها بالسكون.

وقد قال بعضهم: "صُبْيانٌ"، فأُقرّوا الياء على حالها مع زوال أحد جزأي العلة وهو الكسرة، وقد كان من الواجب وفقًا لمقتضى قواعد الإعلال– لما زالت الكسرة– أن تعود الياء واوًا إلى أصلها، لكنهم أقروا الياء على حالها؛ لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنها أصلًا [٣].

قال ابن جني:" ومن ذلك قولهم: (صِبْيَة وصِبْيَان) قلبت الواو من (صبوان وصبوة) في التقدير– لأنه من صبوت– لانكسار الصاد قبلها وضعف الباء أن تعتد حاجزًا لسكونه، فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة وذلك

(١) انظر: تمهيد القواعد ٥٠٩٤/١٠، ٥٠٩٥.
(٢) ارتشاف الضرب ٢٨٦/١.
(٣) انظر: الخصائص، ٣٥٠/١، والكتاب لسيبويه، ٣٩٩/٣، وشرح المفصل، ٣٧٠/٥.

قولهم أيضًا: (صُبْيَان وصُبْيَة)، وقد كان يجب – لما زالت الكسرة– أن تعود الياء واوًا إلى أصلها، لكنهم أقروا الياء بحالها؛ لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنها كانت أصلًا"(١).

المطلب الثاني: حذف الواو الواقعة بين الياء والكسرة.

إذا وقعت الواو بين الياء والكسرة فإنها تحذف، وذلك يتحقق في بناء المضارع والأمر من كل فعل ثلاثي، مفتوح العين، فاؤه واو، نحو: وعد ووزن.

فعند الإتيان بالمضارع والأمر من مثل هذه الأفعال التي حذفت فيهما الفاء وجوبًا، يقال: "يَعِدُ"، و"يَزِنُ"، والأصلُ: "يَوْعِدُ واوْعِد" و"يَوْزِنُ واوْزِنْ"، فحُذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة استخفافًا؛ وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرةُ، فلمّا اجتمع هذا الثقلُ آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه، ولم يجز حذفُ الياء؛ لأنّها حرفُ المضارعة، ولم يجز حذفُ الكسرة؛ لأنّ بها يُعرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلَّا الواوُ، فحُذفت. وجعلوا سائر المضارع محمولًا على "يَعِد"، فقالوا: "تَعِدُ" و"نَعِدُ" و"أعِدُ"، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة؛ لئلا يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف(٢).

فإن كانت العين أو اللام حرفًا من حروف الحلق فتحت، نحو: وَهَبَ يَهَبُ، وَوَضَعَ يَضَعُ، ولم ترجع الواو في المضارع مع أنه قد زال أحد جزأي العلة فلم تقع الواو في (يَضَعُ) بين ياء وكسرة، بل بين ياء وفتحة.

قال ابن عصفور:" فإن قيل: فلأيّ شيء حُذفتِ الواو في "يَضَعُ" مضارع "وَضَعَ"، ولم تقعْ بين ياءٍ وكسرة ؟ فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة؛ لأنَّ الأصل "يَوْضِعُ"، لكن فُتحتِ العينُ لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجئ مضارع "فَعَلَ" على "يَفعَلُ" بفتح العين، فلمَّا كان الفتحُ عارضًا لم يُعتدَّ به، وحُذفتِ الواو رَعيًا للأصل"(٣).

وبنو عامر يقولون في مضارع "وجَدَ": "يَجُدُ" وأصله "يَوْجُدُ"، حذفت الواو وبعدها ضمّة، والقياس: يوجد، بإثباتها؛ لزوال موجب حذفها، وهو الكسرة، لكنّ الواو حذفت، ولم ترجع

(١) الخصائص ٣٥٠/١.
(٢) انظر: شرح التصريف للثمانيني، ص ٣٧٤، وشرح الملوكي في التصريف، ص ٣٣٤، ٣٣٥.
(٣) الممتع، ص ٢٨٠.

مع أن موجب حذفها قد زال؛ مراعاة للأصل، وهو الكسر؛ وتنبيهًا على أن "وجَدَ" "يَجُدُ" جاء على غير الأصل، وأنَّ الأصل المطرد فيه "وجَدَ" "يَجِدُ"(١).

قال سيبويه: "وقالوا: "وَجَدَ يَجُدُ"، ولم يقولوا في يَفْعُل يَوجُد، وهو القياس، ليعلموا أن أصله يَجِد"(٢).

وجميع ما تقدم من عدم اكتمال العلة الموجبة للإعلال، لانتقاص وفقْد أحد جزأيها، وبقاء الإعلال رغمًا من ذلك، يدخل ضمن ما حكاه ابن جني تحت باب بقاء الحكم مع زوال العلة: أوضح فيه أن ذلك مما يقل في الكلام، وضده وهو الكثير هو انتفاء الحكم لانتفاء علته فقال: "وعندي مثل يوضح "الحال في" إقرار الحكم مع زوال العلة، على قلة ذلك في الكلام، وكثرة ضده في الاستعمال، وهو العود تقطعه من شجرته غضًا رطيبًا، فيقيم على ذلك زمانًا، ثم يعرض له فيما بعد من الجفوف واليبس ما يعرض لما هذه سبيله، فإذا استقر على ذلك اليبس وتمكن فيه "حتى ينخر" لم يغن عنه فيما بعد أن تعيده إلى قعر البحر فيقيم فيه مائة عام؛ لأنه قد كان بعد عن الرطوبة بعدا أوغل فيه، حتى أيأس من معاودته البتة إليها، فهذه حال إقرار الحكم مع زوال العلة، وهو الأقل في كلامهم" (٣).

(١) انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٩١، والمساعد ١٨٨/٤.
(٢) الكتاب ٣٤١/٤.
(٣) الخصائص ١٦٣/٣.

المبحث الثاني: تحقق الإعلال وثبوته مع عدم ثبوت جزء العلة.

المطلب الأول: القلب في الواو والياء.

١ . قلب الواو أو الياء همزة.

٢ . قلب الواو والياء ألفًا.

٣ . قلب الواو أو الياء همزة إذا وقعت ثاني حرفي لين بينهما ألف مفاعل.

٤. قلب الواو ياء إذا وقعت فاءً ساكنةً إثر كسر.

المطلب الثاني: الحذف في المضارع والمصدر من الواوي.

١. حذف الواو في بناء (يَعِد)، و(يَزِن) ونحوهما.

٢. حذف الواو من (عِدَة)، و(زِنَة).

المطلب الأول: القلب في الواو والياء.

هناك نماذج صرفية يحدث فيها فقد لأحد جزأي العلة الموجبة للإعلال، ومع هذا يتم الاعتداد بجزء العلة المفقود؛ فينتفي الحكم بالإعلال نتيجة لعدم اكتمال العلة الموجبة له، ومن نماذج ذلك ما يلي:

١ ـ قلب الواو أو الياء همزة.

من المواضع التي تقلب فيها كل من الواو والياء همزة: أن تقعا متطرفتين إثر ألف زائدة . سواء أكان هذا التطرف حقيقة أو حكمًا، فمثال الأول: "كساء وبناء"، الأصل فيهما كساو، وبناي، تطرفت الواو والياء فيهما تطرفًا حقيقيًا إثر ألف زائدة فقلبتا همزة.

وكذلك: سقَّاءة وبنَّاءة والأصل سقّاية، وبنَّاية، وسقَّاءين وبنَّاءين، تطرفت الياء بعد ألف.

وقد يفقد جزء من العلة الموجبة للإعلال هنا وهو التطرف إثر ألف زائدة، فلا يقع الإعلال بإبدال الواو والياء همزة، بل تبقى كل من الواو والياء على ما كانت عليه في الأصل، فتقول فيما أصله الواو: شَقَاوة وإتاوة ونَقاوة، وفيما أصله الياء: نِهاية، وبِداية، ورِواية، وما أشبه ذلك، فلا تعل فيه الواو والياء، وإنما لم تعل في نثل ذلك لأن الكلمة هنا مبنية علي التاء الأخرة ، وبناء الكلمة على التاء يخرج حرف العلة من التطرف الذي أوجب قلبه همزة، وبزواله لا ينقلب، وإن وقع بعد ألف زائدة ؛ لأن التاء أصبحت لازمة، فيزول موجب قلب حرف العلة همزة(١).

وقد أشار إلى ذلك المبرد في قوله:" واعلم أن اللام كانت ياءً أو واوًا وقبلها ألف زائدة، وهي طرف أنها تنقلب همزة للفتحة والألف اللتين قبلها، وذلك قولك هذا سقاء يا فتى وغزاء فاعلم. فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب وذلك قولك: شقاوة وعباية، فأما من قال: عظاءة وعباءة فإنما بناه أولا على التذكير ثم أدخل التأنيث بعد أن فرغ من البناء فأنثه على تذكيره فعلى هذا تقول: صَلاءة وامرأة سَقاءة وحذاءة، ولو بنيتها على التأنيث على غير مذكر لقلت: سقاية وحذاوة، فاعلم كما تقول: شقاوة ونهاية"(٢).

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الحكم، وهو ـ كون فقد أحد جزئي العلة مانعًا من

(١) انظر: المقتضب ١٨٩/١، ١٩٠، والممتع ص ٣٤٨.
(٢) المقتضب ١٨٩/١، ١٩٠.

الإعلال ـ إذا صغرت نحو "عطاء" فإنك ترد الهمزة إلى الواو، وتفصيل ذلك أن أصله عَطاوٌ، تقلب الواو همزة لوقوعها طرفًا بعد الألف الزائدة، وعند تصغيره تنقلب الألف إلى ياء، فيزول الموجب للإعلال، فيرُدّ إلى أصله، فيقال: عُطَيّوٌ، ثم قُلِبتْ الواو ياء، لتطرفها وانكسار ما قبلها، فحصل عُطَيّيٌ، ثم حُذفت الياء الأخيرة، فقيل: عُطَيٌّ [١].

فعلة عدم الإعلال فيه: أن الهمزة إنما انقلبت من الياء والواو لتطرفهما بعد ألف، فإذا تم التصغير فقد ذهبت الألف التي هي أحد جزأي العلة فامتنع الإعلال ؟

قال السيرافي:" وتقول في تصغير موقن وموسر: "مُيَيْقن" و"مُيَيْسِر"؛ لأنه من أيقن وأيسر، وجعلت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فلما حركت عادت إلى الياء، ألا تراهم قالوا في الجمع: مياسير، ومن ذلك- أيضا- : (عطاء) و(قضاء) و(رشاء)، وكل ما كانت الهمزة فيه طرفًا في موضع لام الفعل وقبلها ألف والهمزة منقلبة من ياء أو واو، وإذا صغرت أبطلت الهمز ورددتها إلى الأصل؛ لأن الهمزة إنما انقلبت من الياء والواو لتطرفهما بعد ألف، فإذا صغرنا فقد بطلت الألف، تقول في تصغيره: (عطيّ)، و(قضيّ)، و(رشيّ) فتحذف الياء الأخيرة ولا همزة فيه، ألا ترى أنك تقول في الجمع: (أعطية) و (أقضية) و(أرشية)"[٢].

٢ ـ قلب الواو والياء ألفًا.

من المواضع التي تقلب فيها الواو والياء ألفًا: أن تتحركا بحركة لازمة غير منقولة، وينفتح ما قبلهما، ولم يلزم من القلب لبس، ولم يكونا في معنى ما يكتنفه ساكن، وذلك نحو:"قال"، و"باع"، وأصلهما: "قَوَلَ"، و"بَيَعَ"، فقلبوا الواو والياء ألفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وكذلك "طالَ"، و"هابَ"، و"خافَ"، والأصلُ: "طَوُلَ"، و"هَيِبَ"، و"خَوِفَ"، فأُبدلتا ألفَيْن، وكذلك "دَعَا" و"رَمَى" أصلُهما "دَعَوَ" و"رَمَيَ.

هذه هي العلة الموجبة لإعلال كل من الواو والياء بقلبهما ألفًا، فإن فُقد جزء من هذه العلة امتنع الإعلال، كأن لا يتحركا مثلًا فإذا سكنت الواو أو الياء وتحرك ما قبلهما لم تقلبا، وترد الألف إلى أصلها.

(١) انظر: شرح الجاربردي على الشافية ص ٨٧.
(٢) شرح الكتاب ١٩٩/٤، ٤٠٠.

ومثال ذلك "غزا" و"رمى" أصلهما: غَزَوَ ورَمَيَ تحركت الواو في الأول والياء في الثاني وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفًا.

فإذا أسندتهما –مثلًا–إلى ضمير غائبات فقد زال تحركهما، فترد الألف إلى أصلها، ولا تقلب، فتقول: (غَزَوْنَ–ورَمَيْنَ)؛ لأن الموجب لقلبهما ألفًا تحركهما وانفتاح ما قبلها، وقد زال تحركهما؛ لأنَّ ما قبل نون جماعة المؤنَّث ساكنٌ أبدًا [١].

وكذلك إذا أسندتهما إلى ضمير متكلِّم أو مخاطَب، رددت الألف إلى أصلها من الياء أو الواو، فتقول: (رَمَيتُ وغَزَوتَ، ورَمَيتُما وغَزَوتُما،ورَمَيتُم وغَزَوتُم، وَرَمَيْتُنَّ وغَزَوتُنَّ ورَمَينا وغَزَونا)؛ لأن الموجب لقلبهما ألفًا تحركهما وانفتاح ما قبلهما قد زال؛ لأنَّ ما قبل ضمير المتكلِّم أو المخاطَب لا يكون إلا ساكنًا، فلما كان القلب لتحركها وانفتاح ما قبلها معًا، ثم زال أحد السببين، فزال الإعلال بزواله[٢].

قال سيبويه: "وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحةٌ اعتلت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل؛ إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفًا، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها، وذلك قولك: رمى ويرمي، وغزا ويغزى، ومرميّ ومغزيّ.

وأما قولهم: غزوت ورميت، وغزون ورمين، فإنما جئن على الأصل؛ لأنه موضعٌ لا تحرك فيه اللام، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون، وإنما تقلب ألفًا إذا كانت متحركة في الأصل، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة، والواو وقبلها الضمة، وأصلها التحرك "[٣].

ومن أمثلة فقد جزء من العلة الموجبة للإعلال وامتناع الإعلال لذلك هنا أيضًا إذا لم ينفتح ما قبل كل من الواو والياء مثلًا، كما هو الحال إذا صغرت "باب" و"ناب" ونحوهما، فإنك ترجعه إلى الأصل الذي أبدل منه، فما كانت الألف فيه منقلبة عن واو، يُرد إلى الواو، تقول في: باب: بُوَيْبٌ؛ وفي ناب: نُيَيْبٌ؛ لأنّ علة القلب فيهما تحرُّك الواو والياء، وانفتاح ما قبلهما، فلمّا ضُمَّ الأوّل في التصغير ذهب انفتاح ما قبلها، وهو أحد

(١) الممتع الكبير في التصريف، ٣٣٨/١.
(٢) انظر: الممتع، ص ٣٣٨، والمبدع في التصريف لأبي حيان، ص ١٩٩.
(٣) الكتاب ٣٨٣/٤.

جزأي العلة فلم يقلبا، وإنما رُدَّ ذلك كله إلى أصله؛ لذهاب الموجِب للقلب؛ وهو تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، والتصغير يزيل هذا الفتح، لأنك إذا صغّرت بابًا ونابًا ضممتَ أوله، وإذا ضممتَ أوله زالت علة قلب عينه ألفًا، وهي تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما، ولم يمكن بقاء الألف في التصغير فردّت إلى أصلها؛ لزوال القلب بزوال موجِبه (١).

يقول الرضي:" فمما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقول في باب وناب: بُوَيْب ونُيَيْبٌ؛ لزوال فتحة ما قبلهما ... وكذا تقول: إن الألف في فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها، وكذا في العصا ترد إلى الواو، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء" (٢).

٣ ـ قلب الواو أو الياء همزة إذا وقعت ثاني حرفي لين بينهما ألف مفاعل.

سواء أكان اللينّان واوين أم ياءين، أم واوًا وياء، فإنك تقلب الحرف الذي بعد الألف همزة؛ لاستثقالهم حرفي علّة بينهما ألف مع قرب الأخير من الطرف فقلب همزة تشبيها بقائل.

فمثال الواوين: أوائل؛ إذ أصله "أواول"، فلما اكتنفت الألفَ الواوان، وقربت الأخيرة من الطرف، قلبت الواو الثانية همزة .

ومثال الياءين: نيائف جمع نيّف، ومثاله بين ياء وواو: سَيَائِد، وأصله: سَيَاوِدُ، ومثاله بين واو وياء:"صَوَائِد"جمع "صَائدة" (٣).

فإذا فقد جزء من هذه العلة امتنع الإعلال كما إذا بعدت الواو أو الياء عن الطرف، كما في:"طَواوِيسَ"، و"نَواوِيسَ"؛ فلا تبدل همزة لبعدها من الطرف؛ لأنّ العلة التي أوجبت القلب الثقلُ مع القرب من الطرف، فلمّا فُقد أحدُ جزأي العلّة، وهو مجاورَةُ الطرف، لم يثبت الحكمُ(٤).

قال ابن يعيش:"فإن بعدت هذه الحروف عن الطرف بأن فصل بينها وبينه ياء أو غيره لم تهمز نحو طاووس (وطواويس) وناووس ونواويس؛ لأن الموجب للقلب الثقل مع القرب من

(١) الكناش في فني النحو والصرف، ٣٥٨/١، وانظر: المقتضب ٢٨٠/٢، وشرح السيرافي ٢٠٢/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٠/٣، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ٣٢٩/١، والمقاصد الشافية ٣٥٠/٧.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٩/١، ٢١٠.
(٣) انظر: الكناش في النحو والتصريف ٢٨٠/٢، وتوضيح المقاصد ١٥٧٠/٣.
(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٦٨/٥، وشرح الملوكي في التصريف ص ٤٨٩.

الطرف فلما فقد أحد وصفي العلة وهو مجاوره الطرف لم يثبت الحكم" [١].

٤. قلب الواو ياء إذا وقعت فاءً ساكنةً إثر كسر.

من مواضع قلب الواو ياء أن تقع الواو فاءً ساكنةً إثر كسر، وذلك نحو: ميزان وميقات وميعاد، وأصلها: "مِوْزانٌ" و"مِوْقاتٌ" و"مِوْعادٌ"، فلمّا سكنت الواو وقبلها كسرة غلبت عليها الكسرة فجذبتها إلى جنسها وهو الياء؛ لأنّ الحرف إذا سكن ضعف ومات بسكونه، فغلبت عليه الكسرة[٢].

هذه هي العلة الموجبة للإعلال في مثل هذا، وهي علة مكونة من جزأين أحدهما كون الواو ساكنة والأخر سبقها بالكسرة، إلا أنه إذا فقد أحد جزأي العلة، كأن يفقد انكسار ما قبل الواو كما في نحو: (موزون) وقعت الواو فاءً ساكنةً لكن ما قبلها مفتوح .

أو يفقد سكون الواو كما في: (طِوَال) فإنّ الواو تبقى على حالها ولا تقلب لزوال أحد جزأي العلة .

وتقول في التصغير: مُوَيْزِينٌ، ومُوَيْعِيدٌ، ومُوَيْقِيتٌ، فتحركت الواو وزالت الكسرة عن الحرف الذي قبلها؛ وذلك لأنك لمّا صغّرت ضُمَّت الميم، وتحركت الواو بالفتح، فزال موجب قلبها ياءً، وهو سكونها وكسر ما قبلها؛ لصيرورة الواو متحركة والميم مضمومة حينئذ فترد الياء إلى الواو؛ لقوتها بالحركة وزوال الكسر[٣].

فبزوال الكسرة زال انقلابها عن الواو؛ لأن انقلابها إنما كان لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا صُغّرت أو جُمعت تحركت الواو، وزالت الكسرة فلما زالت الكسرة زالت الياء التي وجبت عنها، فعادت الواو إلى أصلها، فقالوا في التصغير: "مُوَيْزِينٌ"، وفي التكسير:"مَوازِينُ"، فأعادوا الواو لما زالت الكسرةُ من قبلها [٤].

قال سيبويه:" باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ، فإنك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف، إذا حقرته، كما تفعل ذلك إذا كسَّرته للجمع، فمن ذلك ميزانٌ وميقاتٌ وميعادٌ، تقول: مويزينٌ، ومويعيدٌ، ومويقيتٌ، وإنما أبدلوا الياء؛ لاستثقالهم هذه الواو بعد

(١) شرح المفصل ٤٦٨/٥.
(٢) انظر: شرح التصريف للثمانيني ص ٣١٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القوس ١٣٤٨/٢.
(٣) انظر: الأصول في النحو ٣٨٠/٣، والمقاصد الشافية ٣٦٢/٧
(٤) انظر: الخصائص ١٥/٣، والممتع، ص ١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش٤٠٨/٣.

الكسرة، فلمَّا ذهب ما يستثقلون ردَّ الحرف إلى أصله، وكذلك فعلوا حين كسَّروا للجمع قالوا: موازين ومواعيد ومواقيت، ومثل ذلك قيلٌ ونحوه، تقول: قويلٌ كما قلت: أقوالٌ، وإنَّما أبدلوا لما ذكرت لك" (١).

قال أبو سعيد السيرافي:" اعلم أن ما كان من بدل الحرف بحركة أوجبت قلب ما بعده، أو بحرف على حال يوجب قلب حرف بعده، ثم صغرت ذلك أرجعته، فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع ورددته إلى أصله، فمن ذلك: (ميعاد) و (ميزان)، وما جري مجراها أصله (موعاد) و(موزان) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا جمعت أو صغرت حركت الواو فبطل قلبها"(٢).

وقال المبرد :"وما كان منقلبًا لعلة ففارقته العلة فارقه ما أحدثته، ألا ترى أنك تقول في الجمع: "موازين" و"مواعيد" و"مواقيت"، كما تقول: "وزنت" و"وعدت" و"وقت"، ومثل ذلك في الياء "موسر" و"موقن" لا يكون في التحقير إلا بالياء؛ لأن الواو إنما جاءت بها الضمة؛ لأنها من "أيقنت" و"أيسرت"، وكذلك "مياسير" و"مياقين"، فإن حقرت قلت: "ميسر" و"ميقن"، تردها الحركة إلى أصلها، وكذلك "ريح" لو حقرتها لقلت: "رويحة"؛ لأنها من "روحت"، وإنما انقلبت الواو ياء للكسرة قبلها وإنها ساكنة، ألا ترى أنك تقول في الجمع: "أرواح"...."(٣).

ويقول السيرافي: " اعلم أن ما كان من بدل الحرف بحركة أوجبت قلب ما بعده، أو بحرف على حال يوجب قلب حرف بعده، ثم صغرت ذلك أرجعته، فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع ورددته إلى أصله، فمن ذلك: (ميعاد) و(ميزان)، وما جرى مجراها أصله (موعاد) و(موزان) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا جمعت أو صغرت حركت الواو فبطل قلبها ... وكذلك لو صغرت (قِيلا) أو (رِيحا) لقلت: (قُوَيِّل) و(رُوَيِّحَة)؛ لأن أصله (قِوْل) و(رِوْح)، ويقال في جمعها (أَرْوَاح) برد الواو؛ لتحركها وزوال الكسرة التي قبلها"(٤).

(١) الكتاب ٤٥٧/٣، ٤٥٨.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، (٤/ ١٩٨).
(٣) المقتضب ٢٨١/٢، ٢٨٢.
(٤) شرح الكتاب ١٩٨/٤، ١٩٩.

المطلب الثاني: الحذف في المضارع والمصدر من الواوي.

١. حذف الواو في بناء (يَعِد)، و(يَزِن) ونحوهما.

عند إرادة بناء كل من (يعد)، و(يزن) لما لم يُسَمَّ فاعله: فإننا نقول: يُوعَد، ويُوزَن، بعدم حذف الواو منهما، وإنما كان ذلك ولم تعل الواو بحذفها لفقد جزء من العلة الموجبة للحذف، وهو كسرة الواو فتصح الواو ولا تحذف؛ لزوال الكسرة؛ وذلك أن ما بعد الواو في بناء ما لم يُسَمَّ فاعله يفتح، فتزول الكسرة وهي أحد جزأي العلة الموجبة لحذف الواو، فلما زالت رجعت الواو إلى ما كانت عليه قبل الحذف.

يقول ابن يعيش موضحًا لهذا الموضع:"فإن انفتح ما بعد الواو في المضارع، نحو: "وَجِلَ يَوْجَل"، و"وَجِلَ يَوحَل"، فإنّ الواو تثبت، ولا تحذف لزوالِ وصف من أوصاف العلّة، وهو الكسرُ، نحو قولك: "يُوعَد"، و"يُوزَن" ممّا لم يُسَم فاعله، قال الله تعالى:سمحلَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣سجى [الإخلاص: ٣]، فحُذفت الواو من (يلد) لانكسار ما بعدها، وثبتت في (يولد) لأجل الفتحة، فأمّا قولهم: "يَضَعُ" و"يَدَعُ"، فإنّما حُذفت الواو منهما؛ لأنّ الأصل "يَوْضِعُ" و"يَوْدِعُ"، لما ذكرناه من أن "فَعَلَ" من هذا إنّما يأتي مضارُعه على "يَفْعِلُ" بالكسر، وإنّما فُتح في "يضع"، و"يدع" لمكان حرف الحلق، فالفتحةُ إذًا عارضة، والعارضُ لا اعتدادَ به، لأنّه كالمعدوم، فحذفت الواو فيهما؛ لأنّ الكسرة في حكم المنطوق به، فلذلك قال: لفظًا أو تقديرًا، فاللفظ في "يَعِدُ"؛ لأنّ الكسرة منطوق بها، والتقديرُ في "يَسَعُ" و"يَضَعُ"؛ لأنّ العين مكسورة في الحكم، وإن كانت في اللفظ مفتوحة"(١).

٢. حذف الواو من (عِدَة)، و(زِنَة).

ومن الحذف المطرد: حذف الواو من "عِدَة"، و"زِنَة" إذا أريد بهما المصدرُ، فالواو منهما محذوفة، والأصلُ: "وِعْدَة"، وفي "وِزْنَة"، والعلة الموجبة للحذف ههنا مكونة من جزأين: **أحدهما:** كونُ الواو مكسورةً، والكسرةُ تُستثقل على الواو، والآخرُ: كون فعله معتلًا، نحو: "يعد"، و"يزن" على ما ذكرتُ، والمصدرُ يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحّته.

فإن زال أحد الوصفين أو أحد جزئي العلة، لم تحذف له الواو، وذلك نحو: "الوَعْد"، و"الوَزْن"، لمّا انفتحت الواوُ، وزالت الكسرةُ، لم يلزم الحذفُ، فقيل: (وَعْدٌ)؛ وإنما صح

(١) شرح المفصل ٤٢٦/٥.

المصدر هنا لزوال أحد وصفي العلة، وهو كسر الواو[١].

قال ابن يعيش:" وقد حذفت الواو من المصدر أيضًا في «عدة» و «زنة»، والأصل «وعدة» و«وزنة»، والذي أوجب حذفها ههنا علّة ذات وصفين: أحدهما كون الواو مكسورة، والكسرة تستثقل على الواو، والآخر كون فعله معتلّا، نحو «يعد» و«يزن»، والمصدر يعتلّ باعتلال الفعل، ويصحّ بصحّته؛ ألا تراك تقول: قمت قيامًا، ولذت لياذا، والأصل: قوامًا، ولواذًا، فأعللتهما بالقلب لاعتلال الفعل، ولو صحّ الفعل لم يعتلّ المصدر؛ ألا ترى أنك تقول: قاوم قوامًا، ولاوذ لواذًا، فيصحّ المصدر فيهما لصحّة الفعل، طلبًا للتشاكل والتوافق، لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد.فاجتماع هذين الوصفين علّة، لحذف الواو من المصدر؛ ألا ترى أنّ أحد الوصفين لو انفرد لم تحذف له الواو، وذلك نحو «الوزن» و«الوعد»، لمّا انفتحت الواو، وزالت الكسرة، لم يلزم الحذف، وإن كان الفعل معتلّا في «يزن» و«يعد»، وقالوا: واددته وِدادًا، وواصلته وِصالًا، فانكسرت الواو في المصدر ولم تحذف مع ذلك، فعلمت أنّ مجموع الوصفين علّة، لحذف الواو من المصدر، بدليل أنه لمّا انفرد أحد الوصفين لم يقو على حذف الواو"[٢].

وهكذا ومن خلال ما تقدم نجد أن فقد أحد جزئي العلة الموجبة للإعلال قد يترتب عليه الامتناع من الإعلال في العديد من الأمثلة التصريفية وهذا هو الكثير الشائع.

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٦/٥، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص: ١١٦).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٧/٥، وانظر: شرح الملوكي في التصريف ص ٣٣٩، ٣٤٠.

الخاتمة:

أبرز النتائج:

أسفر البحث عن عدد من النتائج من أهمهما:

أولًا: الإعلال من المباحث الصرفية التي تعرض نتيجة لتجاور الأصوات اللغوية في البناء اللفظي.

ثانيًا: الأصل في الحكم أن يدور مع علته وجودًا وعدمًا، وقد خولف هذا الأصل في إعلال بعض الأمثلة المعتمدة على علة مركبة من جزأين، فبقي الإعلال مع زوال موجبه في بعضها، وامتنع الإعلال مع الزوال في البعض الآخر.

ثالثًا: إقرار الحكم بالإعلال مع زوال أحد جزأي العلة الموجبة له، قليل في الكلام، في مقابل زوال الحكم بزوال أحد جزأيها فهو الكثير الشائع في الاستعمال.

رابعًا: من أكثر المظاهر التي تؤدي إلى تغير في العلة المركبة التصغير والجمع لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها، ومراعاتهما لها أثر كبير في أمثلة الإعلال، لما فيهما من تغيير يؤدي لعدم اكتمال علة الإعلال.

فهرس المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، ت ٧٤٥هـ)، تحقيق/د. رجب عثمان محمد، مراجعة / د. رمضان عبد التواب، ط مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢. أصول السرخسي محمد بن أحمد بن أبي سهل المتوفي ٤٨٣هـ، دار المعرفة بيروت دون تاريخ .

٣. الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، د.ت.

٤. الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه: د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م.

٥. إيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن مالك، تحقيق / محمد المهدي سالم . الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

٦. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط: دار النفائس، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

٧. **تاج العروس تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق / مجموعة من المحققين، نشر / دار الهداية . دون تاريخ** –.

٨. تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – ط / الثانية ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٩. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٠. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى(١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).

١١.تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد ابن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط: الأولى ١٤٢٨هـ.

١٢.توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنى، تحقيق: د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

١٣.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبى محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

١٤.جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

١٥.جمهرة اللغة، لابن دريد، طبعة مكتبة الثقافة الدينية، دون تاريخ.

١٦.الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، (المتوفى: ٣٧٧هـ)، بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث– دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

١٧.حلية الفقهاء، لابن فارس، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع – بيروت الطبعة: الأولى ،١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٨.الخصائص، لابن جني، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون تاريخ.

١٩.سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د / حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم ،١٩٨٥م .

٢٠. شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، قدَّم له وعلق عليه/د. محمد بن عبد المعطي، ط دار الكيان – الرياض.

٢١.شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
٢٢.شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز (المتوفى: ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٢٣.شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.
٢٤.شرح ألفية بن مالك، للحازمي، د.ط، د.ت.
٢٥.شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ٢٠٠٨م.
٢٦.شرح المفصل، لابن يعيش . قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
٢٧.شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩م.
٢٨.شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: د/ حسين بن عبدالله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر (بيروت، لبنان)، دار الفكر (دمشق، سورية)، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٢٩.العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق د / عبد الحميد هنداوي . ط / دار الكتب العلمية . بيروت . الأولى ٢٠٠٣م.
٣٠.الفروق اللغوية، للعسكري، تحقيق / محمد إبراهيم سليم، دار العلم القاهرة، د.ت.

٣١. الكتاب، لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٢.كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، تحقيق: د/ علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٣٣.الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي ابن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ) دراسة وتحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ٢٠٠٠م.
٣٤. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط: الأولى ١٤٠٠هـ ١٤٠٥هـ.
٣٥.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٣٦.مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٧. المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ أحمد بن عبدالله ابن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
٣٨.المقتضب، المبرد،محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ)،تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط عالم الكتب- بيروت، د.ت.
٣٩.الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الممتع الكبير في التصريف لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

٤٠.الموجز في قواعد العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان الطبعة: ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٤١.النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت.